

الشركة القومية للتشييد والتعمير

شركة مساهمة قابضة مصرية

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير

ورئيس الجمعية العامة لشركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو)

بعد الاطلاع على قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للتشييد؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار نموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي لشركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٣ بدمج بعض الشركات القابضة؛

وعلى موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو) بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣١ على النظام الأساسي ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بالنظام الأساسي المرفق الخاص بشركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار والنظام الأساسي المرفق في الوقائع المصرية على نفقة الشركة .

مادة ٣ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار فور صدوره ،
رئيس مجلس الإدارة
صدر في ١٩٩٣/٧/٢١

مهندس / محمد محمود علي حسن

النظام الأساسي

شركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو)

شركة تابعة مساهمة مصرية

الباب الأول

تأسيس الشركة

(مادة ١)

تأسست الشركة في ١٩٣٨/٢/٧ شركة مساهمة مصرية تحت اسم شركة المبانى المصرية المساهمة (ايجيكو) واشهرت في العدد رقم ٢٨ من الوقائع المصرية الصادر في ١٩٣٨/٢/٢٨ وقد صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٨ بتأميم الشركة تأميميا كاملا والحفاظا بالجدول المرفق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وذلك بتأميمها بأثر رجعى اعتبارا من ١٩٦١/٧/٢٠ باسم شركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو) .

وبناء على أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للتشييد أصبحت الشركة خاضعة لإشراف الهيئة المذكورة .

ووفقا لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية وهذا النظام أصبحت الشركة شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير .

(مادة ٢)

اسم الشركة : شركة النصر للباني والإنشاءات (ايجيكو) شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير .

(مادة ٣)

غرض الشركة : القيام داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بمقاولات أعمال المباني والإنشاءات للمشروعات العامة والخاصة وكذلك العمائر المعدة للاستغلال والمخازن والإيداع والعنابر تحت الأرض سواء بالطرق التقليدية أو بالوحدات سابقة التجهيز والصب وما يتعلق بها في شكل مصانع للسكن الجاهزة أو للوحدات الخرسانية سابقة الإجهاد وكذلك مقاولات الإنشاءات العمومية والخصوصية بحرية كانت أو برية كالموانئ البحرية والنهرية والجوية وخلافه والصرف المغطى والصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء وأعمال الكبارى والطرق والسكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والقناطر والجسور والأعمال الترابية وتمهيد وتسوية الأراضي والاستثمارات العقارية وأي أعمال مالية أو تجارية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال الشركة وكل ما يندرج تحت هذا النشاط من عمليات تجارية واستيراد وتصدير وخلافه .

كما يجوز أن يكون للشركة حق المشاركة أو الاشتراك في مشروعات إنشاء شركات مع الغير سواء كان شخص عام أو خاص في إطار القوانين والالتزامات المعمول بها بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاو أعمالها شبهة بأعمالها والتي تعفى على تحقيق غرضها في جمهورية مصر العربية أو في الخارج أو تشتريها أو تلحقها

كما يجوز للشركة قبول توكيلات تجارية في المواد والصناعات الداخلة في نشاطها من الشركات الأجنبية والمحلية .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ فروعها أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج .

(مادة ٥)

مدة الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى ويجوز بقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة إطالة هذه المدة أو تقصيرها .

الباب الثانى

رأس مال الشركة

(مادة ٦)

مع مراعاة أحكام المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ خمسة عشر مليون جنيه مصرى . كما حدد رأس المال المصدر بمبلغ ١٢,٥ مليون جنيه وفقا لآخر ميزانية معتمدة في ١٩٩٢/٦/٣٠

الباب الثالث

السندات

(مادة ٧)

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وأحكام قانون سوق المال الصادر بالقانون رقم ١٩٩٢ للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت، ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

مجلس إدارة الشركة

(مادة ٨)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافأة وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة .
لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .

(مادة ٩)

يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة على الأقل كل شهر في المركز الرئيسى للشركة بدعوة من رئيسه وفي حالة غيابه يندب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من الاجتماع .

ولا يجوز أن يعقد المجلس خارج المركز الرئيسى للشركة إلا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفي هذه الحالة لا يكون الانعقاد إلا داخل جمهورية العربية .

(مادة ١٠)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره أغلبية أعضائه .

(مادة ١١)

تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .
ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات .

(مادة ١٢)

لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته، ولا يجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريراً بما قام به من أعمال، وللمجلس الإدارة ولرئيسه أن يدعو إلى حضور اجتماعات المجلس من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذة المجلس من قرارات .

(مادة ١٣)

مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام لمجلس إدارة الشركة كل السلطات اللازمة لتصريف أمورهم والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة طبقاً لقانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وهذا النظام .

للمجلس فى سبيل ذلك مباشرة جميع الإجراءات والتصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بشؤون الإدارة والمالية وشئون العاملين بالشركة .

كما يضع المجلس لائحة لتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والبرقيات .

(مادة ١٤)

يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفي صلاحتها بالغير ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على العمل في جميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .

(مادة ١٥)

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الأعضاء المنتدبين .
ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم أيضا حق التوقيع عن الشركة متفردين أو مجتمعين وذلك في أمورها أو موضوعات محددة .

(مادة ١٦)

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكافة أية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

(مادة ١٧)

تنصرف إلى الشركة وحدها آثار أى تصرف من التصرفات التي يجريها مجلس الإدارة أو أحد أعضائه باسم الشركة في حدود اختصاصاته .

الباب الخامس

الجمعية العامة

(مادة ١٨)

تكون الجمعية العامة للشركة وفقا لما هو مبين بقانون شركات قطاع العام ولا تخضع للتنفيذية .

(مادة ١٩)

تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويا إحداها قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر للنظر في الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في المسائل التالية :

- ١ - تقرير مراقب الحسابات .
- ٢ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر في إخلاء مسؤوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير .
- ٣ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة .
- ٤ - الموافقة على توزيع الأرباح .
- ٥ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية .
- ٦ - تشكيل مجلس إدارة الشركة .
- ٧ - النظر في تقارير الجهاز المركزي للحسابات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقديم أداؤها واتخاذ ما يلزم في شأنها من قرارات .
- ٨ - كل ما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عرضه عليها .

(مادة ٢٠)

لا تيسر الجمعية العامة دعوتها للانعقاد في اجتماع عادي أو غير عادي كلما رأى مجلس الإدارة ذلك ، وعليه دعوتها للانعقاد إذا طلب ذلك مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات أو ثلاثة من أعضاء الجمعية العامة على الأقل على أن يوضح بالطلب الأسباب الداعية إلى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها .

(مادة ٢١)

يتم نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على الأقل في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار .

يتم الإخطار بالرسالة إخطار الدعوة إلى الأعضاء على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة أو بتسليم الإخطار إليهم باليد مقابل التوقيع .

(مادة ٢٢)

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال . وبذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والمادة ٣١ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة تنفيذها .

(مادة ٢٣)

تسجل أسماء الأعضاء الحاضرين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصل أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات .

ويكون لكل عضو يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد متابلاً لإيصال .

ويجيب مجلس الإدارة على أسئلة الأعضاء واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر .

وإذا رأى العضو أن الرد غير كافٍ احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يحددها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية العامة .

ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق باختيار أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو إذا طلب ذلك رئيس الجمعية العامة أو عدد من الأعضاء يمثل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل

(مادة ٢٤)

يجوز محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور الممثل القانوني لجماعة حملة السندات .

كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة لكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفها وكل ما يطلبه الأعضاء إثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص وتوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

(مادة ٢٥)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالخالفه لأحكام القانون أو لنظام الشركة .

ويجوز طلب إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الأعضاء أو للإضرار بهم أو لحجب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا الأعضاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المساهمين .

وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في إحدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات وتسقط دعوى البطلان طبقاً للقانون بمضي سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

(مادة ٢٦)

مع مراعاة أحكام المادة (٢٠) فإن هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أى من الاجتماعين المشار إليهما في المادة ١٩ أو في أى اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية :

١ - وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال .
٢ - استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .

٣ - التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .
٤ - الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقررها .
٥ - النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

(مادة ٢٧)

تختص الجمعية العامة غير العادية بما يلي :

أولا : تعديل نظام الشركة مع مراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين .
بالموافقة على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يتجاوز من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمد بها بصفته شريكا .
وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :

١ - زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص .
٢ - إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة .
ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص في نظام أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .

٣ - إطالة مدة الشركة أو تقصيرها أو حلها قبل انتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخصة التي يتعين عند تحققها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو استمرارها .

ثانيا - اعتماد إدماج الشركة في غيرها من الشركات التابعة أو القابضة .

ثالثا - اعتماد التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة .

رابعا - اعتماد تقسيم الشركة .

خامسا - النظر في تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال .

(مادة ٢٨)

في جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية ، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية المطلقة لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر إلا بأغلبية ثلثي عدد أصوات الأعضاء الحاضرين .

(مادة ٢٩)

مع مراعاة ماورد بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسرى في شأن إجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ إلى ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسؤولية المحدودة .

(مادة ٣٠)

تسرى في شأن صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة إذا ساهم القطاع العام رأسمالها ونظام التصويت فيها أحكام المادتين ٦٧، ٧٠ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه .

الباب السادس

مراقب الحسابات

(مادة ٣١)

يتولى الجهاز المركزى للحسابات مراقبة حسابات الشركة وتقييم أدائها طبقاً لقانونه .

الباب السابع

السنة المالية للشركة - توزيع الأرباح - الاحتياطات

(مادة ٣٢)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يوليو وتنتهى فى نهاية يونيو من كل سنة .

(مادة ٣٣)

على مجلس الإدارة أن يعد فى ختام السنة المالية وفى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاؤها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

(مادة ٣٤)

توزع أرباح الشركة الصافية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى ٥٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطى القانونى ، ويقتطع هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى ما يوازى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ، ومتى نقص هذا الاحتياطى عن ذلك المقدار تعين العود إلى الاقتطاع .

ويقتطع ٢٠٪ من الأرباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى يستخدم فى المنفعة على الشركة وفقاً لأغراضها المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا القانون ويقف تجنيب هذا الاحتياطى متى بلغ مقداره نصف رأس مال الشركة المصدر .

(ب) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥٪ من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين والعاملين ويشترط ألا يقل نصيب العاملين فى الأرباح التى يتقرر توزيعها عن ١٠٪ على ألا يزيد ما يصرف إليهم نقداً منها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد على ذلك فى حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

(ج) ينحصر بعد ما تقدم نسبة ٥٪ من الباقي لمكافحة مجلس إدارة الشركة .

(د) يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطى القانونى والنظامى بما لا يجاوز ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد تجنيب التوزيعات المنصوص عليها بالبنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من هذه المادة .

(هـ) فى حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح لا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على ١٠٪ من الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بعد تجنيب الاحتياطات وتخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى وخصم مكافحة مجلس الإدارة ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين فى الحدود والنسب المقرره فى هذا النظام كحصة إضافية فى الأرباح .

(مادة ٣٥)

يستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بحسب أوفى لصالح الشركة .

(مادة ٣٦)

يوزع الأرباح على المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الإدارة بشرط إعلانها شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

اندماج الشركة وتقسيمها

(مادة ٣٧)

يكون اندماج الشركة في شركة أخرى أو معها أو تقسيمها إلى شركتين أو أكثر بقرار من مجلس إدارة الشركة والشركة القابضة واعتماد الجمعيات العامة غير العادية للشركة المندمجة والمندمج فيها أو المقسمة حسب الأحوال وذلك في ضوء تقرير مصادق الحسابات ويكون لكل شركة نشأت عن الاندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية تنسب على حالات الاندماج أحكام المصايد من ١٣٠ إلى ١٣٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمواد من ٢٨٩ إلى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٣٨)

يجب أن يتضمن قرار تقسيم الشركة بيان الغرض من التقسيم والتقدير لصافي أصول الشركة والأسس التي استند إليها هذا التقدير وما سيؤول إلى كل شركة ناشئة عن التقسيم من حقوق الشركة وما تتحمل به من التزامات وكيفية تحديد حقوق المساهمين في كل شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم .

(مادة ٣٩)

تتولى تقدير صافي أصول الشركة عند تقسيمها اللجنة المنصوص عليها في (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال ويعتمد قرارها من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

(مادة ٤٠)

يسرى في شأن اعتراض المساهمين في الشركة على التقسيم وحقوق حملة سنداتهم حقوق الدائنين من غير حملة السندات أحكام المواد ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وتعامل كل من الشركات الناشئة عن التقسيم بالنسبة لما تتحمله من التزامات الشركة معاملة الشركة المندمج فيها في تطبيق أحكام المادتين (٢٩٧ و ٢٩٨) من اللائحة التنفيذية .

الباب التاسع

في المنازعات

(مادة ٤١)

يمنع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا النزاع في جدول أعمال الجمعية .

الباب العاشر

في حل الشركة وتصفيتها

(مادة ٤٢)

في حالة خسارة نصف رأس المال المصدر تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٤٣)

تكون الشركة المنقضية في حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تعين الجمعية العامة مضافاً أو أكثر وتحدد أتعابهم وتنهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء طرف المصفين .

الباب الحادى عشر

أحكام ختامية

(مادة ٤٤)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

(مادة ٤٥)

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون ٢٤

وزارة الزراعة - مديرية التعاون الزراعى بالفيوم

ملخص عقد التأسيس الابتدائى والنظام الداخلى

الجمعية السودانى لتنمية الثروة الحيوانية بناحية أبو صير - دفتو مركز إسطا - محافظة الفيوم

بعد الاطلاع على عقد التأسيس الابتدائى المؤرخ في ١٩٩٣/٤/١ يتضح أن كلا من السادة :

محمد ربيع توفيق - أحمد ربيع توفيق - محمد ربيع توفيق - مصطفى ربيع توفيق - محمد مهدي ناصر - قرنى عبد الفتاح محمد - جمال محمد مرداته وآخرون . قد أسسوا فيما بينهم جمعية تعاونية لتنمية الثروة الحيوانية وبياناتها كالاتى :

مادة ١ - اسم الجمعية : جمعية السودانى التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية بناحية أبو صير - دفتو مركز إسطا - محافظة الفيوم .

مادة ٢ - مقر الجمعية : ناحية أبو صير دفتو مركز إسطا - محافظة الفيوم .

مادة ٣ - منطقة عمل الجمعية : ناحية أبو صير دفتو مركز إسطا - محافظة الفيوم .

مادة ٤ - الغرض من تكوين الجمعية : تنمية الثروة الحيوانية بالعمل على تحسين الإنتاج من الماشية والأغنام والدواجن ووفرة إنتاجها من اللحوم والألبان والصوف وغيرها لهذا الغرض تقوم الجمعية بالأعمال وأوجه النشاط التالية :

١ - تربية وتسمين جميع أنواع الماشية والأغنام والدواجن ذات الكفاءة .

٢ - توفير التلقيح الطبيعى بالطلائق الممتازة أو الصناعى عن طريق جمعية

٣ - امتلاك واستثمار الأراضى الزراعية اللازمة لزراعة العلائق الخضراء وتوفير